أكاديمي فلسطيني من غزة للوفاق:

أمريكا سمحت للعدو الصهيوني بارتكاب أبشع جرائم الإبادة الجماعية

الوفاق
عبير شمص

اتخذت المحكمة الجنائية الدولية تدابير لحماية موظفيها من عقوبات أمريكية محتملة، من خلال دفع رواتب ثلاثة أشهر مقدماً، وذلك وسط استعدادها لقيود مالية قد تسببها العقوبات الأميركية وذلك بعد تصويت مجلس النواب الأمريكي هذا الشهر على معاقبة المحكمة، رداً على إصدارها مذكرات اعتقال بحق رئيس الوزراء "الإسرائيلي" بنيامين نتنياهو ووزير دفاعه السابق يوآف غالانت، بسبب جرائم الإبادة الجماعية وجرائم الحرب في غزة، في هذا السياق التقت صحيفة الوفاق بالأكاديمي الفلسطيني المختص في القانون الدولي والنظم السياسية الدكتور وسام عطا الله، وكان معه الحوار التالي:

تحطيم قواعد القانون الدولي الإنساني

يشير الدكتور عطا الله أن إقرار مجلس النواب الأمريكي قانون لمعاقبة قضاة المحكمة الجنائية الدولية وفق القانون الدولي يُعد إعتداءً على الحصانة القانونية للقضاة وعلى قواعد القانون الدولي الجنائي المنبثق من ميثاق روما الأساسي لمحاسبة مرتكبي جرائم الحرب على صعيد الأشخاص ولذلك أصدرت المحكمة الجنائية الدولية مذكرتي اعتقال بحق رئيس الوزراء الصهيوني بنيامين نتنياهو ووزير دفاعه السابق "غالانت" وتم توجيه مذكرات الاعتقال بتهم ارتكاب جرائم إبادة جماعية وجرائم حرب في قطاع غزة، وأمريكا ليست عضواً في ميثاق روما الأساسي الذي انبثقت عنه محكمة الجنايات الدولية وكذلك العدو الصهيوني، لكن ازدواجية المعايير في الحقيقة هي السائدة فمثلاً عندما أصدرت المحكمة الجنائية الدولية مذكرة اعتقال بحق الرئيس الروسي فلاديمير بوتين في شهر شباط / فبراير ٢٠٢٢ بسبب الحرب الروسية الأوكرانية دعمت أمريكا القرار لأنه موجه للرئيس الروسي لكن عندما يتعلق الأمر بالعدو الصهيوني أو حلفائه، فإنها تُعلي الصوت ضده وترفضه بحجج واهية، كما استهدفوا قضاة المحكمة عبر وضع أجهزة تصنت للمدعي العام للمحكمة السابقة " بنسودا" وحاولوا التضييق عليها وتهديد زوجها، وكذلك حاولوا تلفيق التهم للمدعي العام الحالي "كريم خان" ونشر إدعاءات كاذبة بحقه في إطار تشويه صورته وسمعته وتهديده بشكل صريح".

ويرى الدكتور عطا الله أن ما قامت به الإدارة الأمريكية السابقة بزعامة بايدن ووزير خارجيته بلينكن كان عنوانه تحطيم قواعد القانون الدولي الإنساني ودعم العدو الصهيوني في جرائمه وهذا يشكل سابقةً خطيرة على صعيد انتهاك قواعد القانون الدولي والقانون الدولي الإنساني ويُعرف هذا في القانون بسوابق قضائية، فالولايات المتحدة الأمريكية والعدو الصهيوني أوجدوا سوابق في الإجرام وأصبح يقاس الإجرام في الحروب بما قامت به أمريكا و"إسرائيل" في حرب غزة من استهداف المستشفيات والمدارس، وأعلى رقم في قتل الأطفال والنساء والصحفيين وارتكاب جرائم التجويع والإبادة، فلذلك أمريكا عبر دعمها اللا منتهي والمطلق للعدو الصهيوني في هذه الحرب سمحت له بارتكاب أبشع جرائم الإبادة الجماعية التي لم يعرفها التاريخ من قبل، لذلك تهديد قضاة المحكمة هو تهديد للأمن والسلم الدوليين وتهديد لنظام المحكمة في ضمان ملاحقة مجرمي الحروب، فالقانون الدولي كافل الإنسانية جمعاء وكرامة الإنسان حياً فكيف تدعم أمريكا هذا الإجرام والإعتداء على حق الإنسان سواء في حال حياته أو في موته، كيف تدعم "إسرائيل" التي تمنع دفن الجثث وتركها في الشوارع لتأكلها الكلاب الضالة والدواب على وجه الأرض، هذا كله تجاوز للكرامة الإنسانية وإجرام بحق الإنسان في حال حياته بقتله وفي حال موته بمنع دفنه وإكرام الميت دفنه".

يرى الدكتور عطا الله أن التهديد الأمريكي سينتهي مع الإدارة الأمريكية الجديدة فالقانون الذي تم إقراره على درجة واحدة في مجلس النواب يجب تصويت مجلس الشيوخ عليه، وهذا لن يتم وسينتهي مع الإدارة الأمريكية الجديدة، هذا لن يؤثر باعتقادي على سير المحكمة لأنها تضم ١٢٤ دولة أعضاء في نظام المحكمة وتمويلها يقسّم عليهم، بالتالي لن يقوض عملها".

جرائم ضد الإنسانية

يؤكد الدكتور عطاالله أن ما قام به الجيش الصهيوني سواء على صعيد وزير الدفاع ورئيس الأركان وقادة الفرق والألوية والفصائل هي جرائم حرب وإبادة جماعية وضد الإنسانية ولن يفلتوا من العقاب على أكثر من مستوى ولن يمحى من ذاكرة الأجيال ولا من التاريخ ولا يسقط بالتقادم، أولاً على صعيد محكمة العدل الدولية وهي الجهاز القضائي الذي وجّه للعدو الصهيوني جرم الإبادة الجماعية ولم يستطع الدفاع عن نفسه أمام الفريق القانوني لدولة جنوب أفريقيا التي رفعت هذه الدعوى وانضمت إليها العديد من الدول التي قدمت أدلة مادية مكتوبة ومصورة لدعم تلك القضية المرفوعة، أما على صعيد المحكمة الجنائية الدولية فلأول مرة تصدر مذكرات اعتقال بحق بنيامين نتنياهو ووزير دفاعه بسبب جرائم الحرب التي ارتكبها العدو على مدار ١٥ شهراً ، وهو لم يترك شيئاً من الأسلحة المحرمة إلا واستخدمه ولم يترك جريمة من الجرائم التي لم يعرفها التاريخ من قبل إلا وقام بها، أما على صعيد القضاء الوطني في الدول فهناك كثير من الدول تستطيع ملاحقة الجنود الصهاينة الذين يحملون جنسيات هذه الدولة مع الجنسية "الإسرائيلية"، وهذا ما حصل فلوحق الجنود الصاينة في إجازاتهم وسفرهم مما أدى إلى هروبهم، وقد رفعت دعاوى جرائم الحرب وفق الأفعال التي نشرها الجنود على صفحاتهم الشخصية، فالجنود الصهاينة نشروا آلاف الفيديوهات حول نشاطهم العسكري في غزة والضفة ولبنان، متباهين بجرائمهم فرحين بارتكابها".

السلاح القانوني هو سلاح فعال لكنه طويل الأمد فلا يمكن أن نرى آثاره ونتائجه بشكلٍ فوري وإنما يحتاج لسنوات، ولن يكون أمام العدو فرصة للإفلات من العقاب

مؤسسة هند رجب القانونية

يشير الدكتور عطا الله إلى الجريمة المروعة التي ارتكبها العدو الصهيوني بقتل أهل الطفلة هند رجب التي لم تبلغ ست سنوات من العمر والجميع شاهد وسمع صوتها وهي تنادي وتناشد ضباط الإسعاف الذين ذهبوا لإنقاذها فاستهدفهم العدو الصهيوني مما أدى إلى استشهادهم، واستشهدت الطفلة فيما بعد وحيدة، تأسست مؤسسة قانونية بإسمها لملاحقة مجرمي الحرب الصهاينة جنوداً وقادة عسكريين والحكومة التي شكلت الغطاء السياسي والقانوني والمالي والعسكري وإمداد الجيش الصهيوني بما يحتاج لتنفيذ جرائمه، وتسعى هذه المؤسسة لتحقيق العدالة في جرائم الحرب التي ارتكبها الاحتلال ضدّ الفلسطينيين، إذ جمعت معلومات عن أكثر من ١٠٠٠ جندي صهيوني من مزدوجي الجنسية، ممن شاركوا في حرب الإبادة ضدّ قطاع غزة، وقدّمت طلبات اعتقال ضدّهم في عدة دول، وهكذا سيبقى إسم الطفلة الشهيدة رعباً وكابوساً يلاحق كل من يعمل في الجيش والحكومة الصهونية الفاشية وستبقى هذه المؤسسة سيفاً مسلطاً يلاحق هؤلاء المجرمين أمام المحاكم الدولية والمحاكم الوطنية".

هروب من الملاحقة

يؤكد الدكتور عطا الله بأن الجيش الصهيوني وحكومته يحاولون عبر أدواتهم الدبلوماسية الضغط على الدول لمنع السلطات القضائية بملاحقتهم وضمان إفلاتهم من العقاب، لكنهم لن ينجحوا في ذلك في كثير من الدول، فهناك ١٩٣ دولة في العالم، لا يتعدى منها من حلفائهم الأساسيين أصابع الأيدي وهم أمريكا ألمانيا فرنسا بريطانيا، بينما يوجد في بقية الدول فصل بين السلطات ولا يمكن الإملاء على السلطات القضائية بشكلٍ كبير منح حصانة لمجرمي الحرب الصهاينة، وأعتقد أن هذا السلاح القانوني هو سلاح فعال لكنه طويل الأمد فلا تُرى آثاره ونتائجه بشكلٍ فوري وإنما يحتاج لسنوات".

في ختام حديثه يؤكد الدكتور عطاالله أنه بعد دخول وقف إطلاق النار حيز التنفيذ لن يتأثر سير الدعاوى المرفوعة ضد العدو الصهيوني أمام محكمة العدل الدولية كدولة أو أفراد أو القضايا المرفوعة أمام القضاء الوطني في العديد من الدول كجنود وقيادات في الجيش الصهيوني، إن إتفاق وقف اطلاق النار لن يؤثر ببساطة لأن هذه الجرائم جرائم حرب".

روسيا وإيران.. شريكتان استراتجيتان

الوفاق
دينيس كوركودينوف *

في ١٧ يناير ٢٠٢٥، أصبح تطوير العلاقات الروسية - الإيرانية مرة أخرى موضوع اهتمام متزايد من قبل وسائل الإعلام العالمية والمسؤولين ومجتمع الخبراء في جميع أنحاء العالم. وكان السبب هو توقيع معاهدة الشراكة الاستراتيجية الشاملة بين موسكو وطهران في موسكو. أطلق هذا الحدث التاريخي مرحلة جديدة في تطوير العلاقات الدولية، مؤكداً حقيقة أن العديد من العوامل الإقليمية والدولية كانت سبب التوجه المتبادل لروسيا وإيران.

وبحلول نهاية الربع الأول من عام ٢٠٢٤، زادت روسيا وإيران حجم التجارة بينهما بنسبة ٤٨٪، بينما زادت الصادرات من روسيا إلى إيران بنسبة ٧٧٪، والواردات من إيران بنسبة ١٣٪؛ بالإضافة إلى ذلك، بحلول نهاية عام ٢٠٢٤، زاد حجم التجارة بين روسيا وإيران بنسبة ١٦٪ ووصل إلى ٤ مليارات دولار. وهذا بالتأكيد اتجاه اقتصادي إيجابي؛ ولكن بحسب ممثلي المؤسستين الإيرانية والروسية، فإن حجم التبادل التجاري بين البلدين لا يزال ضئيلاً، في حين أن تلبية احتياجات الدولة تتطلب زيادة الاتصالات التجارية بين البلدين بما لا يقل عن ١٠-١٥ مرة أخرى. ولم يعد من الممكن تحقيق هذا الهدف في إطار الإتفاقيات السابقة، لذلك أصبح من الضروري إبرام إتفاقية شراكة استراتيجية شاملة.

آفاق السياسة الخارجية الإيرانية تجاه موسكو

ولندرك بشكل عميق آفاق السياسة الخارجية الإيرانية تجاه موسكو، ينبغي للمرء أن ينتبه بشكل أساسي إلى الرأي الرسمي لقائد الثورة الإسلامية في إيران، لأنه يلعب دوراً أساسياً ومحورياً في تحديد السياسة العامة لإدارة جهاز الدولة الإيراني. وهكذا، أكد قائد الثورة الاسلامية على أهمية تعزيز وتوسيع العلاقات مع روسيا، التي وصفها بأنها "دولة شقيقة وصديقة"، ويمكن اعتبار هذه الكلمات بمثابة أطروحة رئيسية في استراتيجية الجهاز الدبلوماسي الإيراني.

بالطبع، يؤكد استخدام كلمة "الأصدقاء" أن القيادة الإيرانية تقيم العلاقات المذكورة بشكل إيجابي، وقد برز اتجاه واضح نحو تعزيز الثقة المتبادلة في السياسة الخارجية لبلدينا.

إبرام إتفاقية الشراكة الاستراتيجية الشاملة

إن إبرام إتفاقية الشراكة الاستراتيجية الشاملة بين روسيا وإيران يخدم المصالح الوطنية للبلدين ويعزز بشكل كبير مواقفهما على الساحة الدولية. وفي هذا الصدد، يتجاوز شكل الشراكة الاستراتيجية توسيع العلاقات الاقتصادية ويركز على العلاقات السياسية والدبلوماسية لتعزيز التعاون في مجال الأمن والدفاع من أجل تحقيق التوازن بين موقف إيران وروسيا في العالم.

منذ انتخاب الدكتور مسعود بزشكيان رئيساً لإيران، أصبح جهاز السياسة الخارجية الإيراني أكثر إنتباهاً لروسيا، فقد ازداد تصميم ورغبة المسؤولين في الاتحاد وتشكيل تحالفات مع اللاعبين الروس. في الواقع، فإن النجاحات الملحوظة التي حققتها روسيا في التنمية الاقتصادية، وفي الوقت نفسه، نفس السخط الذي تشعر به طهران وموسكو تجاه الدول الغربية، وخاصة على خلفية العمليات العسكرية في أوكرانيا، تغذي هذه المشاعر.

في إتفاقية الشراكة الاستراتيجية الشاملة، ينبغي الاهتمام بثلاثة جوانب رئيسية: السياسية والأمنية والاقتصادية.

في الجانب السياسي، تتعزز مواقف روسيا وإيران بسرعة، مما يحدد الحاجة إلى تفاعل البلدين بشكل أوثق.

في المجال الأمني، تواجه موسكو وطهران على قدم المساواة تهديد التدخل الدولي وضغوط العقوبات. وفي الوقت نفسه، اكتسبت الدولتان خبرة كبيرة في هذا المجال ويمكنهما العمل بشكل فعال في مؤسسات مثل مجموعة البريكس.

في الجانب الاقتصادي، تشكل إتفاقية الشراكة الاستراتيجية الشاملة خطوة مهمة نحو تفعيل الأنشطة المشتركة بين روسيا وإيران. ويعد تطوير الطاقة النووية وزيادة التجارة بين البلدين والنفط من مجالاتها ذات الأولوية.

ولم تقتصر روسيا وإيران على هذا، وتوقعتا تعزيز العقوبات الأميركية، وقررتا الذهاب إلى تنسيق أوثق لأعمالهما في سوق النفط، وتحديث قطاع الطاقة، واستثمار موارد مالية كبيرة في اقتصادي البلدين؛ بالإضافة إلى ذلك، تدرس موسكو وطهران بجدية مسألة الحصول على أنظمة أسلحة دفاعية جديدة متطورة من كل منهما. ومن هذا المنظور، تفتح معاهدة الشراكة الاستراتيجية الشاملة فرصاً جديدة للتعاون في مجال ضمان الأمن العالمي، لأن التنسيق الروسي - الإيراني قادر على الحد من التأثير الدولي المزعزع للاستقرار على ديناميكيات العوامل العسكرية.

*** رئيس المركز الدولي للتحليل السياسي والتنبؤ في موسكو**